الصباح AL-SABAH

السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

نواب أشادوا بالخطوة وأكدوا أنها خطوة رئيسة وبداية

مجلس الأمة يعدل «قانون إنشاء المحكمة الدستورية»

وزير العدل: التعديل سينهي الإبطال ونثمن جهود اللجنة التشريعية الواضحة ونؤكد أننا كحكومة مع هذا المقترح

كتب : أحمد الهديان

أثمر استمرار التعاون النيابي الحكومي إقرار ثالث قوانين الخارطة التشريعية، وهو تعديل القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية، فيما يخص البت في الطعون الانتخابية على مرسومي الحل والدعوة قبل إعلان نتيجة الانتخابات.

ويهدف القانون الذي أقره المجلس خلال جلسته التكميلية أمس في المداولتين الأولى والثانية إلى جواز الطعن المباشر على مراسيم الحل والدعوة، على أن يكون الطعن خلال 10 أيام من تاريخ المرسوم، ويصدر حكم بصحة أو بطلان المرسوم خلال 10 أيام أخرى ، إضافة إلى عدم جواز النظر في أي طعون متعلقة بالمراسيم بعد الانتخابات.

من جانب آخر أحال المجلس "الخطاب الأميري" وملاحظات النواب إلى لجنة الرد لإعداد التقرير.

وطالب نواب خلال مناقشة الرد على الخطاب الأميري الحكومة باستمرار التعاون مع المجلس بشأن الملفات التي تتعلق بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين فيما يتعلق بزيادة الرواتب وخلق الفرص الوظيفية للشباب وتسريع وتيرة التكويت وكبح جماح التضخم وزيادة الأسعار.

وأشاد النواب بمستوى التوافق والتنسيق بين السلطتين خلال الفترة الماضية والذي أسفر عن تشريع قانونيين مهمين ضمن الأولويات المتفق عليها، آملين استمرار التوافق لاستكمال تشريعات الإصلاح السياسية.

وأعلن رئيس المجلس أحمد السعدون أنه سيوجه دعوة لحضور جلسة خاصة تعقد اليوم التاسعة صباحاً لمناقشة «المفوضية العليا»، قبل أن يرفع الجلسة.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة المجلس التكميلية عند التاسعة صباحاً، وتلا الأمين العام مرسوم قبول استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

المجلس يواصل مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

من جهته أكد النائب أسامة الشاهين أهمية الحرص الدائم على توافق القوانين مع شرع الله تعالى والالتزام بتطبيقه، مشيرا إلى أن غلاء المعيشة وتضخم الأسعار، وصل إلى مؤشر قياسي خلال السنوات العشر الأخيرة، وإجمالي المتغير السنوي في أسعار المستهلك زاد بنسبة 3.83 ٪ .وأوضح الشاهين أن نسبة الزيادة السنوية في قطاع الأغذية من عام 2013 إلى 2023 سجلت 6.25 ٪ سنويا والإدارة المركزية للإحصاء تشير إلى أن هناك زيادة حقيقية وليست رغبة بهدر المال العام بل هناك معاناة حقيقية.

وبين أن الشعب يعاني من التضخم والغلاء وثبات مداخيل الأسر، وهناك شرائح تعيش على الدعوم، داعيا إلى النظر إلى الفئات الأحوج والانتصار للمحتاجين.

وقال الشاهين " لا نملك أن نتجاوز الإصلاحات الواجبة ومنها إصلاح القضاء"، مستغربا وصول نسبة العاملين من غير الكويتيين في مرفق القضاء إلى 60 ٪ ، في ظل التعهدات الحكومية المستمرة بتكويت القضاء، ووجود طوابير من خريجي وخريجات الحقوق.

واعتبر الشاهين أن وجود رؤية وطنية عامة وتعزيز النظام الديمقراطي يتطلب الخروج من الاجتهادات الفردية إلى العمل الجماعي وأن تأتي الحكومة من رحم الأغلبية البرلمانية.

وقال " نحن فخورون بالإنجازات التي تمت بالتعاون مع الحكومة، ولكن استمرار التعاون فيما بيننا مرتبط بالإنجاز للوطن والمواطن، ومتى ما انتفى الإنجاز للمواطن فلا يوجد صك غفران ولا شيك على بياض ولكن ستوجد محاسبة".

وفي تعقيبه على ما يخص قطاع التعاونيات، أكد وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح اهتمام الحكومة البالغ بدعم القطاع التعاوني وانفتاحها على كل الاقتراحات النيابية التي من شأنها تطوير العمل التعاوني في الكويت.

من جهته ثمن النائب د. محمد الحويلة التعاون البناء بين السلطتين والذي أسفر عن إقرار قانونين مهمين، مطالبا باستمرار التعاون من أجل تحقيق التطلعات.

ووصف الحويلة التوافق النيابي الحكومي بأنه سمة طيبة بين السلطتين وتفعيلا لما نص عليه الدستور، مشيرا إلى أن هذا التوافق يستثمر الوقت من أجل العمل والإنجاز.

وأكد أن " الإصلاح السياسي هو بوابة الإنجاز والعمل والاستقرار، بدءا من قانون تعديل النظام الانتخابي لتحقيق العدالة الاجتماعية وإرادة الأمة الحقيقية، فهناك دوائر وصل عدد الناخبين فيها إلى أكثر من ربع مليون، ولا بد من إعادة النظر في هذا القانون".

وأضاف إن " من قوانين الإصلاح السياسي ما يتعلق بمفوضية الانتخابات وإلغاء المسيء وتعديل المحكمة الدستورية، واستكمال ملف العفو، آملين أن تشمل المكرمة السامية مجموعة أخرى من أبناء الكويت ، فضلا عن العمل على تحسين الوضع المعيشي للمواطنين بإعادة النظر في سلم الرواتب ومعالجة التضخم".

وشدد على أهمية قضية توفير الفرص الوظيفية المناسبة للشباب الكويتي وتمكينهم، مطالبا الحكومة بجميع وزرائها أن تتفاعل مع هذا الملف حتى يتوافر لأبنائنا الفرص المناسبة والتعجيل في تنفيذ سياسة الإحلال، وإعادة النظر في عقود حق الانتفاع الخدمية أو الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية لتعظيم إيرادات الدولة.

وأعرب الحويلة عن استغرابه من استمرار اعتماد كثير من القطاعات على العمالة الوافدة، وإهمال الكفاءات الوطنية من أبناء البلد، مشيدا بالإجراءات التشجيعية لوزير الداخلية الذي فتح آفاقا جديدة للشباب الكويتي للانخراط في العمل بالمؤسسة الأمنية مطالبا بخطوات مماثلة من جميع أعضاء الحكومة.

من جهته اعتبر أسامة الزيد الزيد أن إصرار الحكومة على فكرة التحول إلى مركز مالي وتجاري غير مجدية في ظل المنافسة القوية مع الدول التي سبقتنا في التحول إلى مركز مالي وتجاري، مقترحا توجيه الفكرة نحو التحول إلى مركز صناعي.

وطالب الزيد بتشديد الرقابة على الذمة المالية حتى لا يتكرر الفساد الذي شهدناه سابقا، وتعديل النظام السياسي بأن تكون الحكومة بأغلبية برلمانية والاستثناء من خارج البرلمان.

وأشار إلى وجود تفاوت في العدالة الاجتماعية والثروات بأن يستحوذ عدد قليل من الأسر على نسبة كبيرة من الدخل وهناك 44 ألف مواطن يتقاضون مساعدة من الشؤون وهم تحت خط الفقر النسبي، مؤكدا أن "ذلك غير مقبول في بلد نفطي".

وقال الزيد إن "المناقصات في الدولة محتكرة لفئة اجتماعية معينة، وكذلك المناصب القيادية ذات المميزات المالية"، معتبرا أنه باستمرار هذا النظام يزداد الغني غنى والفقير فقرا، مستشهدا بتقرير الإدارة المركزية للإحصاء عن السنوات السبع الأخيرة برصد التفاوت في الدخل بين الأسر الكويتية وهو ما يعتبر ركيزة لوضع السياسات الاقتصادية وبرنامج عمل الحكومة".

وأوضح أن أهم بيانات التقرير تشير إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة الكويتية 7، و 33 ٪ منهم لا يملكون سكنا، و53 ٪ يسكنون في فيلا كاملة و 9 ٪ يسكنون في شقة بعمارة، و 7 ٪ في بيت عادي.

وأضاف إن معدل التفاوت في الدخل القومي وصل إلى 32.5 ٪ وهو أعلى من فرنسا والإمارات، فيما تستحوذ 20 ٪ من الأسر على 7 ٪

وزير العدل يشيد بتعاون المجلس لإقرار تعديل الدستورية

مداخلة نائب رئيس مجلس الأمة

المسعود : لابد من احترام إرادة الأمة فهناك 11 من أصل 16 مجلسا سابقا لم يكمل مدته الدستورية

العليان : الطموح أكبر بأن نقدم قانونا جديدا وشاملا للمحكمة الدستورية يضمن حوكمة تشكيل أعضائها

عبدالهادي العجمي : التعديل لا يكفي في ظل التصور الذي كان مطلوبا بتحقيق إصلاح حقيقي في المنظومة

جوهر : إيجاد قانون متكامل على رأس أولوياتنا في الدور المقبل ضمن إصلاحات تشمل السلطات الثلاث

المطر : خطوة يجب أن تتبعها خطوات أكبر بتعديل شامل للمحكمة الدستورية وإصلاح مرفق القضاء

فهاد خلال مداخلته

كلمة الدمخي